

تقرير الرقابة المالية على بلدية البرادعة

(تصريف سنة 2017)

تقديم البلدية

أحدثت بلدية البرادعة بمقتضى الأمر المؤرخ في 04 أفريل 1985 وتبلغ مساحتها 41 كلم² (دون اعتبار التقسيم الترابي الجديد للبلديات) كما يبلغ عدد سكانها 7412 ساكنا حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014. ويبلغ عدد المساكن بها 2428 .

وتبعاً لصدور الأمر الحكومي عدد 434 لسنة 2017 المؤرخ في 12 أفريل 2015 والمتعلق بتسمية نيابات خصوصية ببعض البلديات، أدارت شؤون بلدية البرادعة خلال سنة 2017 نيابة خصوصية ترأسها معتمد قصور الساف وضمت 6 أعضاء. ويحتوي التنظيم الهيكلي للبلدية على كتابة عامة وثلاث مصالح إدارية ومالية وفنية والنظافة والمحيط.

وبلغ معدّل الموارد السنويّة للبلديّة خلال الفترة 2015 -2017 مجموع 884 أ.د. وبلغ معدل النفقات السنوية خلال نفس الفترة مجموع 740 أ.د. ويسير بلدية البرادعة 9 إداريين ومساعد تقني و26 عاملا في موفّي سنة 2017 صرفت لهم أجور بقيمة 318 أ.د.

طبيعة المهمة

عملا بإذني المهمة عدد 549 وعدد 557 بتاريخ 30 أكتوبر 2018، وفي إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة تولت الدائرة النظر في الوضعيّة الماليّة للبلديّة بعنوان سنة 2017 للتأكد بدرجة معقولة من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحّة ومصداقيّة البيانات المضمّنة به. كما أولت الدائرة اهتمامها لمجهود البلديّة من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعيّة.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة واستغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية وتلك المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" علاوة على الزيارات الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها. وارتكزت التحاليل المالية على الفترة 2015-2017.

إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات

خلافًا لأحكام الفصل 13 (جديد) من القانون الأساسي عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بميزانية الجماعات المحلية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة، تم عرض مشروع ميزانية البلدية على مداولة مجلس النيابة الخصوصية والاقتراع عليه في دورة استثنائية في سنة 2016 المنعقدة بتاريخ 14 ديسمبر 2016.

وعملًا بمقتضيات الفصول 16 (جديد) و33 و34 (جديد) من القانون الأساسي سالف الذكر تمّت المصادقة على ميزانية البلدية من قبل والي المهديّة بتاريخ 29 ديسمبر 2016.

وقد أجرت البلدية 7 تنقيحات على ميزانية سنة 2017، غير أنّ 4 منها تمّ عرضها على مجلس النيابة الخصوصية بتاريخ 27 فيفري 2018 أي على سبيل التسوية وخارج السنة المالية المعنية. كما أنّ 5 تنقيحات لم يتمّ عرضها على سلطة الإشراف (الوالي) للمصادقة في مخالفة لأحكام الفصلين 13 (جديد) و25 (جديد) من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية.

أمّا فيما يتعلّق بتحويل الاعتمادات داخل الميزانية فقد تمّت مقارنة التعديلات على الميزانية مع محتوى قرارات تحويل الاعتمادات والتأكد من تطابقها، كما تمّ التحقق من صحة إجراءات عمليات التحويل والحصول على مصادقة سلطة الإشراف عليها طبقًا لأحكام الفصلين 27 (جديد) و28 من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية.

كما تمّ عرض الحساب المالي لسنة 2017 على النيابة الخصوصية لبلدية البرادعة في دورتها العادية الثانية لسنة 2018 والمنعقدة بتاريخ 22 ماي 2018 قبل أن يتمّ عرض القرار المتعلق بغلق ميزانية البلدية على سلطة الإشراف التي صادقت عليه بتاريخ 13 جوان 2018. وتمّ إيداع الحساب المالي لدى دائرة المحاسبات بتاريخ 19 جويلية 2018.

خلاصة أعمال المراجعة

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الإستخلاص وباعتبار ما انتهت إليه أعمال الرقابة فإنه يمكن التأكيد على أنّ عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2017 لا تشوبها أخطاء جوهرية من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للبلدية.

ملخص الحساب المالي لسنة 2017 (بالدينار)

| 2017 | 2016 | 2015 | | |
|---------|---------|---------|--|----------------|
| 957,149 | 890,612 | 805,465 | | مقابيض |
| 646,593 | 615,577 | 551,213 | | العنوان الأول |
| 183,518 | 112,759 | 136,158 | المداخيل الجبائية الإعتيادية | 1 |
| 99,315 | 67,652 | 84,583 | 1 المعاليم على العقارات والأنشطة | |
| 35,970 | 6,789 | 6,897 | 2 مداخيل إشغال واستلزام الملك العمومي البلدي | |
| 48,233 | 38,318 | 44,678 | 3 معاليم الرخص وإسداء خدمات | |
| 463,075 | 502,818 | 415,056 | المداخيل غير الجبائية الاعتيادية | 2 |
| 73,442 | 61,161 | 60,553 | 5 مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية | |
| 389,634 | 441,658 | 354,503 | 6 المداخيل المالية الاعتيادية | |
| 310,556 | 275,034 | 254,251 | | العنوان الثاني |
| 310,556 | 275,034 | 254,251 | 3 الموارد الذاتية المخصصة للتنمية | |
| 223,833 | 165,025 | 95,840 | 7 منح التجهيز | |
| 86,723 | 110,009 | 158,411 | 8 مدخرات وموارد مختلفة | |
| 0 | 0 | 0 | 4 موارد الاقتراض | |
| 0 | 0 | 0 | 9 موارد الاقتراض الداخلي | |
| 0 | 0 | 0 | 5 الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة | |
| 0 | 0 | 0 | 12 الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة | |
| 786,791 | 765,367 | 667,066 | | مصاريف |
| 536,980 | 546,478 | 465,645 | | العنوان الأول |
| 533,280 | 542,422 | 461,590 | 1 نفقات التصريف | |
| 317,534 | 344,641 | 303,358 | 1 التأجير العمومي | |
| 194,395 | 186,199 | 146,580 | 2 وسائل المصالح | |
| 21,351 | 11,581 | 11,652 | 3 التدخل العمومي | |
| 3,700 | 4,056 | 4,055 | 2 فوائد الدين المحلي | |
| 3,700 | 4,056 | 4,055 | 5 فوائد الدين المحلي | |
| 249,811 | 218,889 | 201,421 | | العنوان الثاني |
| 219,811 | 187,389 | 158,216 | 3 نفقات التنمية | |
| 219,811 | 187,389 | 158,216 | 6 الإستثمارات المباشرة | |
| 30,000 | 31,500 | 43,205 | 4 تسديد أصل الدين | |
| 30,000 | 31,500 | 43,205 | 10 تسديد أصل الدين | |
| 0 | 0 | 0 | 5 النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة | |
| 0 | 0 | 0 | 11 النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة | |
| 170,357 | 125,245 | 138,399 | | الفائض |

النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2017

أسفر تنفيذ ميزانية بلدية البرادعة بعنوان تصرف سنة 2017 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 170 أ.د. تم تحويله بنسبة 100 % إلى المال الإحتياطي في غياب مشاريع ممولة بواسطة الاعتمادات المحالة.

ومن أهم ما تبرزه النتائج العامة أنّ الفوائض الجمليّة للمقابيض على المصاريف سجلت خلال سنة 2017 ارتفاعا بقيمة 32 أ.د. مقارنة بسنة 2015 وبمعدّل تطور سنوي خلال الفترة 2015-2017 نسبته 11 %.

وسجّلت فوائض المقابيض على المصاريف بالنسبة إلى العنوان الأوّل خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 ارتفاعا بقيمة 24 أ.د. وبمعدّل سنوي يساوي 13 % خلال الفترة نفسها.

وعرفت جملة موارد البلدية بعنوان سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 ارتفاعا بقيمة 152 أ.د. وبنسبة نموّ معدّلها 9 % خلال الفترة 2015-2017. ويعود ذلك إلى التطوّر الذي شهدته موارد العنوان الأوّل خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 بقيمة 96 أ.د. وبمعدّل تطوّر سنوي يساوي 8 % خلال الفترة 2015-2017، وكذلك موارد العنوان الثاني التي شهدت ارتفاعا بمبلغ 60 أ.د. سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 وبمعدّل تطور سنوي يساوي 11 % خلال الفترة نفسها.

أما نفقات الميزانيّة، فقد عرفت ارتفاعا بقيمة 119 أ.د. خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 وبمعدّل تطوّر سنوي يساوي 9 % خلال الفترة 2015-2017. ويعود ذلك إلى التطوّر الذي شهدته مصاريف العنوان الأوّل والعنوان الثاني خلال هذه الفترة. حيث سجلت كلّ منها ارتفاعا خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 بما قيمته على التوالي 71 أ.د. و49 أ.د. وبمعدّل تطور بلغ على التوالي 7% و 11 % خلال الفترة 2015-2017.

الموارد

بلغت جملة موارد بلدية البرادعة خلال سنة 2017 مجموع 957 أ.د. وهي تتكون في حدود 68 % من الموارد الاعتيادية و32 % من موارد التنمية.

وبلغت الموارد الاعتياديّة للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 647 أ.د. وهي تتكوّن من الموارد الجبائيّة الاعتياديّة في حدود 28 % ومن المداخل غير الجبائية الاعتيادية في حدود 72 %.

وتطوّرت الموارد الجبائيّة الاعتياديّة لبلدية البرادعة من 136 أ.د. سنة 2015 إلى 184 أ.د. سنة 2017 مسجّلة زيادة بقيمة 48 أ.د. ومعدّل تطوّر سنوي خلال الفترة 2015-2017 يساوي 16 %. ونتجت هذه الزيادة أساسا عن نموّ مداخل إشغال الملك العمومي والاستلزام بقيمة تساوي 29 أ.د. والمعاليم على العقارات والأنشطة بقيمة 15 أ.د. مقارنة بسنة 2015.

وتمثل المداخيل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 74 أ.د. في سنة 2017 أي ما يمثل 40 % من جملة المداخيل الجبائية الإعتيادية للبلدية. وتُحلّ في المراتب الموالية ومداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعالم في مقابل إسداء خدمات (48 أ.د.) ومداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه (35 أ.د.) أي ما يمثل تباعا 26 % و 19 % من المداخيل الجبائية الاعتيادية.

أما المداخيل المتأتية من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد كانت على التوالي في حدود 19 أ.د. و 6 أ.د. أي ما يمثل تباعا حوالي 10 % و 3 % من هذه المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وتتوزع المداخيل غير الجبائية الاعتيادية بين المداخيل المالية الاعتيادية في حدود نسبة 84 % ومداخيل أملاك البلدية الاعتيادية في حدود نسبة 16 %.

وتطوّرت المداخيل غير الجبائية الاعتيادية من 415 أ.د. سنة 2015 إلى 463 أ.د. سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بقيمة 48 أ.د. ومعدّل تطوّر سنوي خلال الفترة 2015-2017 يساوي 6 %. ويفسّر ذلك أساسا بارتفاع كل من المداخيل المالية الاعتيادية (35 أ.د.) ومداخيل الأملاك البلدية (13 أ.د.).

أما موارد التنمية للبلدية فقد بلغت ما جملته 311 أ.د. في سنة 2017 محققة ارتفاعا بقيمة 56 أ.د. وبنسبة تطوّر سنوي تساوي 11 % خلال الفترة 2015-2017. ويفسّر ذلك بارتفاع منح التجهيز من 96 أ.د. في سنة 2015 إلى 224 أ.د. في سنة 2017 بالرغم من تراجع المدخرات والموارد المختلفة بما قيمته 72 أ.د. خلال نفس الفترة.

النفقات

بلغت نفقات العنوان الأول 537 أ.د. سنة 2017 محققة ارتفاعا بقيمة 71 أ.د. مقارنة بسنة 2015 وبنسبة تطوّر سنوي تساوي 7 % خلال الفترة 2015-2017. وتبلغ نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح سنة 2017 ما قيمته 512 أ.د. أي ما يمثل 96 % من مجموع نفقات العنوان الأول.

وشهدت نفقات التأجير العمومي تطورا بقيمة 14 أ.د. مقارنة بسنة 2015 أي بمعدّل تطوّر سنوي يساوي 2 % خلال الفترة 2015-2017 كما عرفت كل من نفقات وسائل المصالح ونفقات التدخل العمومي نموا بقيمة 48 أ.د. و 110 أ.د. تباعا مقارنة بسنة 2015 أي بمعدّل تطوّر سنوي يساوي على التوالي 15 % و 35 % خلال نفس الفترة.

وتستأثر نفقات تسيير المصالح العمومية المحلية البالغة 181 أ.د. بنسبة 93 % من جملة نفقات وسائل المصالح ، 53 % منها نفقات استهلاك الماء والكهرباء والغاز وشراء الوقود لوسائل النقل.

أما نفقات التنمية فقد بلغت ما جملته 220 أ.د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بقيمة 62 أ.د مقارنة بسنة 2015 وبنسبة تطوّر سنوي تساوي 18 % خلال الفترة 2015-2017.

بلغت نفقات العنوان الثاني 250 أ.د. مسجلة تطورا نسبته 11 % مقارنة بسنة 2015. وتتوزع هذه النفقات بين نفقات التنمية بنسبة 88 % وتسديد أصل الدين بنسبة 12 %. وشهدت الاعتمادات غير المستعملة بالنسبة إلى نفقات العنوان الثاني زيادة خلال الفترة 2015-2017 بنسبة 7 %. وتمثل تلك الاعتمادات نسبة 42 % من مجمل الاعتمادات المرصودة خلال سنة 2017.

وتتمثل نفقات التنمية في الاستثمارات المباشرة البالغة 220 أ.د خلال سنة 2017 مسجلة تطورا نسبته 18 % مقارنة بسنة 2015. وتعدّ مشاريع الطرقات والمسالك والإنارة أهمّ الاستثمارات التي أجرتها البلدية بنسب تبلغ على التوالي 45 % و32 %.

القدرات المالية

قامت البلدية خلال سنة 2017 بتسديد متخلّلات تتعلق بسنة 2016 وما سبقها بلغت قيمتها الإجمالية 24 أ.د تهمّ 96 % منها خلاص متخلّلات تجاه مؤسسات عموميّة، تمثلت خاصة في كل من الشركة التونسية للكهرباء والغاز بقيمة 12 أ.د ومؤسسات أخرى بقيمة 9 أ.د.

وبلغت ديون البلدية بعنوان سنة 2017 ما جملته 36 أ.د 77 % منها تجاه صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

وباعتبار حجم الديون بعنوان سنة 2017، بلغ مؤشر مديونيّة البلدية تجاه المؤسسات العمومية والخاصة (جملة الديون / جملة موارد العنوان الأول) ما يعادل 5 %. وفي المقابل قدر مجهود البلدية في مجابهة ديونها (جملة الاعتمادات المرصودة لتسديد المتخلّلات وفوائد الدين وأصل الدين / جملة موارد العنوان الأول) بنسبة 9 %.

وبمقارنة حجم الادخار الخام للبلدية (جملة موارد العنوان الأول المحققة - جملة نفقات العنوان الأول المحققة) البالغ 109 أ.د بحجم الديون المستوجبة لسنة 2017، يتّضح أنّ مديونية بلدية البرادعة مقبولة وقابلة للتسوية بالاعتماد على قدراتها المالية المتاحة.

ومن جهة أخرى، شهد مؤشر الاستقلالية المالية (جملة الموارد الذاتية / جملة موارد العنوان الأول) ببلدية البرادعة تراجعا خلال الفترة 2015 - 2017 حيث بلغت نسبته 41 % خلال سنة 2017 مقابل 51 % خلال سنة 2015.

أما مؤشر هامش التصرف (مصاريف العنوان الأوّل - نفقات التأجير / مصاريف العنوان الأوّل) ببلدية البرادعة لسنة 2017 ، فقد بلغ 41 % مع تسجيل تحسّن المؤشر مقارنة بسنوات 2015 و2016 حيث بلغ المؤشر خلالهما على التوالي 35 % و37 %.

ملاحظات حول تعبئة موارد البلدية وإنجاز نفقاتها

أولاً: تعبئة الموارد

إعداد الميزانية

بلغت نسبة الموارد الجمالية المحققة ببلدية البرادعة مقارنة بالتقديرات (بدون اعتماد التنقيحات) ما نسبته 87%.

وتراوح نسبة الانجاز مقارنة بالتقديرات في خصوص موارد العنوان الأول بين 93 % بالنسبة إلى مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية و113 % بالنسبة إلى مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات.

أما في خصوص موارد العنوان الثاني فقد بلغت نسبة الانجاز 66 % ويعزى ذلك خاصّة إلى ضعف نسبة انجاز موارد الاقتراض التي لم تتجاوز 6 % بسبب عزوف صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة عن تمكين البلدية من قروض جديدة.

إعداد جداول التحصيل

تبيّن من خلال فحص جداول التحصيل أنها تتضمن البيانات الأساسية التي من شأنها أن تساعد على تحصيل المعاليم المثقلة، غير أنه لوحظ عدم شمولية جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2017 حيث اتضح استخلاص مبلغ يفوق 3 أ.د بعنوان سنة 2017 تخص 58 مسكناً بأذون استخلاص وقتية، وهو ما يعني عدم شمولية الجدول بعنوان نفس السنة.

أما فيما يتعلق بجدول تحصيل معاليم العقارات غير المبنية فيتضمن 331 فصلاً بقيمة تناهز 5 أ.د. ولئن أعدت البلدية جدول مراقبة تحصيل الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية فإنّها لم تتولّى إرساله إلى القباضة المالية بقصور الساف لمتابعة لاستخلاص هذا المعلوم.

تثقيف جداول التحصيل

لوحظ تأخير في تثقيف جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وجدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية وذلك خلافاً لمقتضيات الفصلين 1 و30 من مجلة الجباية المحلية اللذان ينصّان على أنّ تلك المعاليم مستوجبة الدفع بداية من تاريخ غرة جانفي من كل سنة مما يتطلب تثقيف تلك الجداول قبل ذلك الأجل، حيث تم تثقيف الجداول المذكورة بتأخير بلغ 67 يوماً بالنسبة إلى المعلوم على العقارات المبنية و المعلوم على الأراضي غير المبنية ويعزى ذلك أساساً إلى التأخير في إعداد الجداول من قبل البلدية .

توجيه الإعلامات

تنصّ الفقرة الأولى من الفصل 28 (خامسا) من مجلة المحاسبة العمومية على أن "يتولّى المحاسب العمومي المكلف بالاستخلاص حال تعهده بالدين تبليغ إعلام للمدين يتضمّن دعوته لخلاص جملة المبالغ المطلوبة منه.."، وقد تبين أنّه من جملة 2787 فصلا مثقلا بجدولي تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية لم يتم إعلام سوى 52 من أصحابها بعنوان سنة 2017 ولم يتمّ إنذار سوى 31 منهم.

مواصلة اجراءات الاستخلاص

من جهة أخرى، وخلافا لما جاء بالفقرة الثانية من الفصل 28 (خامسا) من مجلة المحاسبة العمومية، والتي نصّت على أن "يتولى المحاسب العمومي تبليغ السند التنفيذي للمدين مع نهاية 30 يوما من تاريخ تبليغ الإعلام المذكور"، تبين أنه لم يتم تبليغ أيّ سند تنفيذي من المطالبين بمعلوم العقارات المبنية والغير مبنية.

ضعف نسب الاستخلاص

مع اعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 437 أ.د. في موفّي سنة 2016، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات إلى ما قدره 509 أ.د. في سنة 2017. وتمّ استخلاص 25 أ.د. أي ما نسبته 5 % مقابل 6 % سنة 2015.

وبلغت تثقيلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات ما جملته 72 أ.د. تتوزّع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 67 أ.د. والمعلوم على الأراضي غير المبنية بقيمة 5 أ.د. وبلغت نسبة استخلاص المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية على التوالي 4 % و 43 % مقابل 5 % و 37 % خلال سنة 2015.

| المعاليم / المداخيل | المبالغ الواجب استخلاصها (أ.د.) | الاستخلاصات (أ.د.) | نسبة الاستخلاص (%) | بقايا الاستخلاص (أ.د.) |
|---------------------------------|---------------------------------|--------------------|--------------------|------------------------|
| المعلوم على العقارات المبنية | 495 | 19 | 4 | 476 |
| المعلوم على الأراضي غير المبنية | 14 | 6 | 43 | 8 |

وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأملاك إلى ما جملته 151 أ.د.، تمّ استخلاصها بنسبة 49 % مقابل نسبة 52 % سنة 2015.

تحصيل واستخلاص المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية

رغم أهمية المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية، فقد تبين أنّ القباضات المالية، وباستثناء القباضة المالية بالبحيرة والقباضة المالية بالبرادعة، لم تواف قباض بلدية البرادعة بالقوائم التفصيلية الشهرية لعمليات تحويل المبالغ الراجعة للبلدية بعنوان هذا المعلوم. أما مصالح البلدية، فبالإضافة إلى عدم طلبها واستغلالها للقوائم الواردة على

القباضة المالية بقصور الساف، فإنها لم تحرص على طلب هذه القوائم من القباضات الأخرى والتي تبين تفاصيل كل عملية تحويل ممّا حال دون إجراء المقارنة بين القيمة المضمّنة بجدول مراقبة تحصيل المعلوم والمبلغ المستخلص فعلا قصد الوقوف على الحالات التي تستوجب خلاص معلوم إضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب بما يُسهم في تحصيل موارد إضافية.

سقوط فصول بالتقادم

ينص الفصل 36 من مجلة المحاسبة العمومية على أنّه "يسقط حق تتبع استخلاص الديون العمومية بالتقادم بمضي 5 سنوات ابتداء من غرة جانفي للسنة الموالية للسنة التي أصبحت خلالها مستوجبة الدفع". وتبعاً لما ورد بالفصل 40 من القانون عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 30 ديسمبر 2011 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2012 والذي نص على تعليق آجال التقادم بالنسبة إلى الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى 31 ديسمبر 2012، فإنّ الديون الراجعة للبلدية والمتعلّقة بسنة 2010 وما قبلها تعتبر قد سقطت ما لم تقطع مدة التقادم بأعمال التتبع بداية من تبليغ السند التنفيذي وبكل الأعمال الصادرة عن المدين أو من ينوبه وفقاً لما ورد بالفقرة الأولى من الفصل 36 مكرر من المجلة المذكورة.

واتضح في هذا الإطار، من خلال فحص قوائم بقايا الاستخلاص إلى غاية 31 ديسمبر 2017، أنّ القيمة الجمالية للديون المتخلّدة بذمة مديني البلدية (دون اعتبار الديون المتعلقة بالمطالبين بالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية) قد بلغت في موفى سنة 2017 ما جملته 119 أ.د. وتبيّن في هذا الإطار بأنّ ديون جمالية بما قيمته 42 أ.د (أي بنسبة 35 % من جملة الديون المتخلّدة) مستوجبة منذ سنة 2010 وما قبلها ولم تشملها أعمال قاطعة للتقادم خلال الفترة من 17 ديسمبر 2010 إلى موفى سنة 2017 بما يعرضها للسقوط بالتقادم.

مداخل الأملك البلدية العقارية

بالرغم من أنّ أحكام القانون عدد 15 لسنة 1977 المؤرخ في 25 ماي 1977 والمتعلق بتنظيم العلاقة بين المسوّغين والمتسوّغين فيما يخصّ تجديد كراء العقارات والمحلات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو المستعملة في الحرف أتاح للبلدية إمكانية تعديل معينات الكراء بما يتلاءم والقيمة الكرائية العادلة وفق ما جاء بالفصول من 22 إلى 26 من القانون سالف الذكر، فإنّه تبيّن من خلال فحص عقود تسويق المحلات التي هي على ملك البلدية أن قيمة معينات الكراء لحوالي 28 محلا لم تشهد تعديلات منذ إبرامها إلى غاية 31 ديسمبر 2017 بالرغم من أنّها تعتبر زهيدة علما وأنّ هناك محلات يعود تاريخ تسويقها إلى فترة الثمانينات والتسعينات.

تنزيل موارد جيائية

يتولى قابض البلدية تحصيل الموارد المتأتية من المعلوم على الأراضي غير المبنية والمعلوم على العقارات المبنية غير المضمّنة بجدولي تحصيل المعلومين المذكورين بالاستناد إلى وثائق استخلاص وقتية صادرة عن البلدية.

وتبيّن أنّه يتمّ تنزيل هذه المبالغ بميزانية البلدية ضمن المقابيض المنجزة عن طريق أذون نهائية دون تثقيفها على سبيل التسوية لدى المحاسب عملاً بمقتضيات الفصل 266 من مجلة المحاسبة العمومية. وانجرت عن هذه الوضعية ضمّ المقابيض المنجزة لمبالغ لم يتم تثقيفها بما لا يبرز نسبة الاستخلاص الحقيقية (المقابيض المنجزة / المبالغ الواجب استخلاصها). وتجدر الإشارة إلى أنّ مبلغ المقابيض المنجزة وغير المثقلة بعنوان المعلوم على الأراضي المبنية يساوي 3.266 د.

الجمع بين مهام متنافرة وعدم التقيد بالإجراءات القانونية في مجال استصدار وثائق الاستخلاص الوقتية

لوحظ أنّ وكيل المقابيض يتولّى إعداد وصولات خلاص المعاليم المكلف باستخلاصها وإعداد أذون الاستخلاص الوقتية في شأنها وهي مهام متنافرة من شأن الجمع بينها أن لا يضمن التأكد من التطابق بين القيمة الفعلية للوصلات والمبلغ الفعلي الواجب تضمينه بسند الاستخلاص الوقي. وتفادياً للمخاطر التي قد تنجم عن هذا الجمع يتوجّب أن تتولى المصلحة المكلفة بتصفية المورد إعداد سند الاستخلاص الوقي على ضوء المبالغ التي قامت بتصفيتها فعلياً.

مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية

ينصّ الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية على أن يتولى المحاسب مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة وغير المنقولة وعند التعذر يتولى مراقبتها وجمعها بحساباته كما يقوم في موافق كل سنة مالية بجرد تلك المكاسب. وخلافاً لما جاء بالفصل سالف الذكر فقد تبين أنّه لا يتم مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية كما لا يتم القيام بجرد سنوي لها.

ثانياً: إنجاز النفقات

تقدير نفقات الميزانية

لم تشهد الاعتمادات الأصلية المرسّمة بميزانية بلدية البرادعة أيّ تغيير يذكر خلال تصرف سنة 2017. وبلغت النسبة الجمالية لتنفيذ الميزانية 72 % من التقديرات المرسّمة توزعت في حدود 72 % بالنسبة إلى العنوان الأوّل و61 % بالنسبة إلى العنوان الثاني.

ويعود ذلك أساساً إلى سوء تقدير النفقات المتعلقة بالتنمية حيث تمّ ترسيم اعتمادات بعنوان الاستثمارات المباشرة قدرها 253 أ.د في الميزانية في حين بلغت النفقات بهذا العنوان مبلغاً قدره 101 أ.د مسجّلة بذلك نسبة إنجاز لم تتجاوز 40 %.

وبالرغم من تسجيل البلدية لنسبة تغييرات بالزيادة، بخصوص الاستثمارات المباشرة، ((الاعتمادات النهائية المرسّمة - الإعتمادات الأصلية المرسّمة)) / ((الإعتمادات الأصلية المرسّمة)) قدرها 49 %، إلا أنّ نسبة عدم استهلاك الاعتمادات المخصّصة لها تجاوزت 41 %.

1. تنفيذ البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2017

تمّ إعداد البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2017 بناء على الجلسات التشاركية مع المواطنين.

وتضمّن البرنامج مشروعين جديدين رُصدت لهما اعتمادات بقيمة 178 أ.د. ويتعلّق المشروع الأول بالتنوير العمومي بقيمة 44 أ.د. وتمويل عن طريق مساعدات غير موظفة. أما المشروع الثاني فيتعلق بتعبيد الطرقات بقيمة 134 أ.د. بتمويل من صندوق القروض. وقد تمّ إنجاز المشروعين قبل موفّي سنة 2017.

أما بخصوص المشاريع المتواصلة منذ السنوات الفارطة فقد تمثّلت في مشروع تهذيب حي البرادعة الشمالية 2 لسنة 2016 بكلفة قدرها 700 أ.د. ومشروع بناء سوق يومية بكلفة 424 أ.د. ومشروع مراجعة مثال التهيئة العمرانية لوسط وجنوب منطقة البرادعة لسنة 2011 بكلفة 21 أ.د. ومشروع مراجعة مثال التهيئة لمنطقة العالية لسنة 2016 بمبلغ 18 أ.د.

ولئن تمّت أشغال مشروع تهيئة الحي الشعبي لسنة 2016 بنسبة 100 % فإنّ مشروع مراجعة مثال التهيئة العمرانية لسنة 2011 لا زال معطّلاً إلى غاية سنة 2018.

الالتزام بالأجال القانونية لعقد النفقات

خلافًا للفصل 90 من مجلة المحاسبة العموميّة الذي ينص على أنّه لا يجوز عقد مصاريف عادية لسنة مالية ما بعد 15 ديسمبر من نفس السنة إلا عند الضرورة الواجب إثباتها. لوحظ تولى البلدية عقد نفقات بعد انقضاء هذا الأجل بقيمة جمليّة فاقت 19 أ.د.

التصرّف في الضمانات النهائيّة لعقود اللزّمة

نصّت كراسات الشروط المنظمة لمختلف الأسواق المستلزمة ببلدية البرادعة على أن يبقى الضمان النهائي مخصّصا لحسن تنفيذ اللزّمة ولاستخلاص ما عسى أن يكون المستلزم مطالبا به من المبالغ بموجب العقد ولا يمكن استرجاعه إلا بعد انتهاء مدة اللزّمة وبإذن من الجهة المانحة، إلّا أن البلدية تعتبر قيمة الضمان النهائي خلاصا للمبلغ المستوجب عن الثلاثية الأخيرة من استغلال اللزّمة الأمر الذي لا يسمح لها بجبر الضرر الذي يمكن أن يحصل لها من جراء هذا الاستغلال.

نفقات بعنوان الاستلزام

نص الفصل 21 من كراسات الشروط المنظمة لاستلزام كل السوق الأسبوعية والسوق اليومية بالبرادعة والسوق الأسبوعية بالرشاشة لسنة 2017 على أن يتولى المستلزم تنظيف السوق ورفع جميع أنواع الفضلات الناجمة عن نشاط الانتصاب وفي صورة عدم قدرته على القيام بعملية التنظيف تحلّ البلدية محلّه مقابل تحمل المستلزم المصاريف الناجمة عن هذه العملية والمقدّرة بنسبة 3 % من قيمة اللزّمة. وخلافًا

لذلك أمّنت بلدية البرادعة تنظيف جميع هذه الأسواق وقامت برفع جميع أنواع الفضلات دون أن يدفع المستلزم كلفة هذه العملية والمقدرة بحوالي 987 د .

أهم التوصيات

- ✓ تحيين جداول التحصيل و تثقيفها في الأجال القانونية والتأكد من شمولية الفصول المدرجة بها.
- ✓ استغلال القوائم التفصيلية في إجراء المراقبة الدورية لتحصيل المعلوم على المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية.
- ✓ مضاعفة الجهود في مجال الاستخلاص بمتابعة كبار المدينين خاصة وتفعيل إجراءات التتبع ومواصلة مختلف مراحلها في الأجال القانونية.
- ✓ مزيد العمل على ضبط الأملاك وجردها جرّدا دقيقا والعمل على حمايتها وعلى تحصيل أفضل العوائد المالية منها باستكمال مراجعة العقود القديمة وتحيين معينات الكراء وتفعيل نسب الزيادة السنوية والاستفادة من الأملاك غير المستغلة.
- ✓ تطهير قوائم بقايا الاستخلاص بطرح الفصول غير القابلة للاستخلاص أو المثقلة خطأ.
- ✓ الالتزام بالقواعد والإجراءات والأجال التي تحكم عقد النفقات وتأديتها طبقا للصيغ القانونية الجاري بها العمل.
- ✓ ضرورة الحرص على تفادي النفقات غير المبرّرة المتعلقة باستلزام الأسواق.

إجابة على الملاحظات المضمنة

بتقرير الرقابة المالية على حسابات بلدية البرادعة

| الإجابة على الملاحظات الواردة بالتقرير | الملاحظات الواردة بالتقرير |
|--|--|
| تم بمقتضى مضمون مداولة بتاريخ 27 فيفري 2017 و المصادق عليه بتاريخ 13 مارس 2017 . | أجرت البلدية تنقيحات على الميزانية في 07 مناسبات غير أن 06 تعديلات منها: 1- تنقيح بتاريخ 13/03/2017 |
| تم بمقتضى مضمون مداولة بتاريخ 29 ماي 2017 و مصادق عليه بتاريخ 19 جوان 2017 | 2- تنقيح بتاريخ 01/07/2017 |

| | |
|---|--|
| <p>تم بمقتضى تنقيح نهائي بواسطة مضمون مداولة بتاريخ 2018/02/27 و المصادق عليه بتاريخ 02 افريل 2018</p> | <p>و 2017/07/07 و 2017/08/05 و 2017/10/24 و 2017/12/15 لم يتم عرضها على النيابة الخصوصية كما لم يتم عرض 05 منها على سلطة الإشراف للمصادقة في مخالفة لأحكام الفصلين 13 و 25 من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية.</p> |
| <p>راجع بالأساس إلى توسع المنطقة البلدية بضم منطقتي الرشارشة و الحسينات و قلة الموارد البشرية و حرصنا خلال الإحصاء العشري على شمولية كل العقارات و في صورة إذا تبين أن بعض العقارات لم يشملها الإحصاء للأسباب المذكورة آنفا يتم خلاصها بمقتضى أذن وقتية و تنقيحها آخر السنة</p> | <p>عدم شمولية جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية</p> |
| <p>نقوم بإعداده سنويا و يتم توجيهه للقبضة المالية لكن الزمام الموجود نسخة منه بالبلدية لسنة 2017 سنتحرى بخصوص عدم وجوده بالقبضة كما سنحرص على توجيه كل الأزمة مستقبلا بنفس جدول الإحالة للقبضة و المتابعة</p> | <p>عدم إرسال جدول مراقبة تحصيل الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية إلى القبضة المالية.</p> |

| | |
|--|---|
| <p>البلدية بصدد إجراء الإحصاء العشري لكامل المنطقة الموسعة الذي يتطلب موارد بشرية هامة وهو ما يعوز البلدية إضافة إلى مدة زمنية كبيرة ، لكن بناء على مراسلة سلطة الإشراف بتاريخ 2017/01/31 حول تثقيف جدول التحصيل لسنة 2017 بالاعتماد على المعطيات المحينة بجدول التحصيل 2016 نظرا للحيز الزمني الذي سيتطلبه الإحصاء العشري</p> <p>قمنا بإعداد الزمام و توجيهه للقباض بتاريخ 15 فيفري 2017 لكن لم نكن على علم بتأخير القباضة في تثقيفه و سنتولى متابعة ذلك مستقبلا.</p> | <p>تأخير في تثقيف جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية و الأراضي غير المبنية</p> |
| <p>راجع بالأساس إلى عدم قيام قابض المالية محاسب البلدية بالإجراءات اللازمة رغم مراسلته في الغرض قصد استعمال جميع الطرق القانونية لتحسين نسب الاستخلاص و حاولت البلدية بإمكانياتها لكن النسب لم تتحسن إضافة الى عدم توفر قباضة بلدية و قمنا بمراسلة وزارة المالية حول احداث قباضة بلدية</p> | <p>ضعف نسب الاستخلاص للمعلوم على العقارات المبنية و الأراضي غير المبنية</p> |
| <p>لم تمدنا القباضة المالية بهذه الجدول لكننا تداركنا ذلك و حرصنا على المطالبة الشهرية للقائمات المذكورة خلال سنة 2018</p> | <p>عدم مطالبة القباضة المالية بالقائمات التفصيلية الشهرية لعمليات تحويل المبالغ الراجعة للبلدية بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية او التجارية او المعنية.</p> |

| | |
|--|--|
| <p>حرصنا على استخلاص كل الديون لكن عدم توفر وثائق إثبات لدى القباضة التي أتلفت سنة 2011 حالت دون استخلاصها و سيقع ضبطها مع السيد قابض المالية محتسب البلدية سنتولى عرضها على المجلس البلدي للطرح خلال سنة 2019.</p> | <p>سقوط فصول بالتقادم</p> |
| <p>العقود الأصلية او العقود التكميلية تحتوي على زيادة 5% سنويا و بالتالي تطبق آليا و شملت كل المحلات باستثناء السنوات التي تم تجميد 5% بمقتضى مضامين مداولة المبينة بالقائمة المصاحبة و قد شجع هذا الإجراء خلاص الديون المتخلدة بذمة المتسوغين.</p> | <p>عدم تعديل معينات كراء 28 محلا منذ إبرامها إلى غاية 31 ديسمبر 2017</p> |
| <p>بعد إعداد جداول التحصيل لسنة 2017 مثلما سبق الإشارة إليه آنفا و مواصلة القيام بالإحصاء العشري لكامل المنطقة بما في ذلك منطقتي الرشارشة و الحسينات و حيث تقدم بعض المواطنين لطلب خدمات تستوجب الاستظهار بخلاص الأداء البلدي تم تنزيلها بالميزانية عن طريق أذون نهائية دون تثقيلها فتتم تداركها خلال سنة 2018 بإعداد جداول تحصيل تكميلية.</p> | <p>تنزيل مبالغ غير مضمنة بخصوص التحصيل للمعلوم على العقارات المبنية و الأراضي غير المبنية عن طريق أذون نهائية دون تثقيلها.</p> |
| <p>راجع إلى عدم توفر الموارد البشرية و سنعمل على مزيد تنظيم مهام وكيل المقاييض طبقا لما ورد ضمن ملاحظاتكم المشار إليها أعلاه</p> | <p>الجمع بين مهام متنافرة و عدم التقيد بالإجراءات القانونية في مجال استصدار وثائق الاستخلاص الوقتية</p> |

| | |
|--|---|
| <p>سيقع التنسيق مع القباضة لتسوية العمليات خارج الميزانية.</p> | <p>التصرف في الإيداعات و التأمينات بالعمليات الخارجة عن الميزانية و تسويتها بمبلغ 1260 ديناراً.</p> |
| <p>حرصنا على انجاز كل المشاريع في آجالها لكن لم نتصل بفواتير خلاص بعض المشاريع خلال سنة 2017 رغم مطالبتنا بذلك إضافة الى عدم تحويل مبلغ القرض من صندوق القروض لفائدة مشروع تعبيد الطرقات إلا في بداية سنة 2018 و البقية تتعلق بضمانات 10% من كلفة المشاريع</p> | <p>سوء تقدير النفاقات المتعلقة بالتنمية</p> |
| <p>تمت إجراءات الصفقة خلال سنة 2011 و إعطاء الإذن الإداري لانطلاق الأشغال 2012/01/05 و قد شرع مكتب الدراسات في الانجاز و إعداد فرضيات المراجعة و تم اختيار فرضية معينة من طرف المجلس البلدي لكن توقفت الدراسة لارتباطها بمعايينة اللجنة الوطنية و التي تمت إلا في 2017/01/18 ثم توقفت مرة ثانية مدة 07 أشهر و ذلك لإدراج قطعة ارض تابعة لأملاك الدولة بالمراجعة لانجاز ملعب بلدي و تمت المعايينة الثانية للجنة بتاريخ 2017/10/04 فتواصلت الدراسة و حالياً في مرحلة قرار التحديد.</p> | <p>مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية البرادعة بقي معطلا</p> |

| | |
|---|--|
| <p>تمثلت في نفقات وجوبية تعلقت بتعهد وسائل النقل واقتناء المطبوعات و لوازم الإعلامية و تمديد شبكة التنوير بالرشاشة عن طريق المساعدة التي تفضل بها السيد الوالي في آخر سنة 2017 و سنحرص على ما جاء بملاحظاتكم.</p> | <p>الالتزام بالأجال القانونية لعقد النفقات</p> |
| <p>يتم تثقيب هذه الضمانات بداية من شهر اكتوبر من كل سنة باعتباره سوق أسبوعي لا يحتوي على اي مرافق و سنتولى مراسلة المحاسب قصد مطالبة المستلزم بالخلاص إلى موفى السنة و تمكينه من الضمانات في آخر السنة عند خلاص كامل مبلغ اللزمة.</p> | <p>التصرف في الضمانات النهائية لعقد اللزمة</p> |
| <p>يتولى المستلزم أشغال تنظيف السوق و تتولى البلدية رفعها.</p> | <p>نفقات التنظيف بعنوان الاستلزام</p> |

البرادعة في 24 ديسمبر 2018

رئيس البلدية

هـادي سعيد

الهادي سعيد



من قابض المالية بقصور الساف

إلى

السيد رئيس الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بسوسة

الموضوع : حول الإجابة عن الملاحظات الواردة بتقرير الرقابة المالية على بلدية البرادعة لتصرف سنة 2017.

المرجع : إذني المهمة عدد 549 وعدد 557 بتاريخ 30 أكتوبر 2018.

المصاحب : مراسلة موجهة للإدارة العامة للمحاسبة العمومية و الاستخلاص حول إحداث قباضة بلدية بالبرادعة.

وبعد،

في إطار تنفيذ المهمة الرقابية التي عهدت للغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بسوسة تبعا لإذني المهمة الواردة بالمرجع تبعا للاتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية و البنك الدولي للإنشاء و التعمير لتمويل برنامج التنمية الحضرية و الحوكمة المحلية ، نوافيكم فيما يلي بالإجابة عن الملاحظات الواردة بتقريركم المتعلق بالرقابة المالية على بلدية البرادعة تصرف 2017:

1- ملاحظات حول تعبئة موارد البلدية

- توجيه الإعلامات ص 8:

وجب التذكير في هذا الإطار أن سنة 2017 تعتبر سنة تحول بالنسبة لبلدية البرادعة من حيث نمو النسيج البلدي حيث تم خلالها ضم منطقة الرشاشة و الحسينات لبلدية البرادعة مما رفع عدد الفصول

المثقلة بجدولي تحصيل المعلوم على العقارات المبنية و المعلوم على الأراضي غير المبنية بالإضافة إلى نقص في المعلومات التي تخص المدين (الإسم الكامل للمدين ، عدد النهج) أو تغيير صبغة العقار إضافة إلى غياب منظومة إعلامية تسهل عملية التتبع حيث يتم مسك الجدولين و مباشرة عملية التتبع يدويا ما يستوجب وقتا لا يستهان بيه في إعداد الإعلانات مع الإشارة أن القباضة المالية بقصور الساف تضم عدل خزينة وحيد مكلف بتبليغ الأعمال التنفيذية المتعلقة بديون الدولة والديون الراجعة لبلدية البرادعة مما أعاق عملية توجيه الإعلانات لجميع الفصول المثقلة. وتم تدارك ذلك خلال هذه السنة بالتنسيق مع بلدية البرادعة بتكليف عونين من البلدية بإرسال رسائل تحسيسية ودعوة المتلدين عن خلاص ما تخلد ما بذمتهم.

- مواصلة إجراءات الاستخلاص ص 8:

تم تبليغ خلال سنة 2017 31 سند تنفيذي متعلقة بمعلوم العقارات المبنية وهو عدد قليل بالنسبة لعدد الفصول المثقلة ويعود ذلك إلى الأسباب الآنفه الذكر بالنقطة السابقة وخاصة غياب عدد بطاقة التعريف المدين التي تمكن من مباشرة الأعمال التنفيذية .

- ضعف نسب الاستخلاص ص 8:

رغم تطور المبالغ المستخلصة و الراجعة للبلدية لسنة 2017 بالمقارنة مع تلك المسجلة لسنة 2015 إلا أن نسبة الاستخلاص سجلت تراجعا سنة 2017 بالمقارنة مع سنة 2015 ويعود ذلك خاصة لارتفاع عدد الفصول المثقلة باتساع النسيج البلدي بعد فك الارتباط بين المجلس الجهوي و البلديات المحدثه و الموسعة.

- سقوط فصول بالتقادم ص 9:

رغم وجود عدل خزينة وحيد و غياب لخلية مكلفة بمتابعة الاستخلاصات البلدية وكذلك غياب منظومة إعلامية تساعد على معاينة الفصول المعنية بالسقوط بالتقادم إلا أننا حريصين على وجوب شمولية التبليغ لجميع الفصول وقطع عملية التقادم.

- تنزيل موارد جباية ص 9:

مثلما ذكرنا سابقا ونظرا لضم منطقتي الرشاشة و الحسينات لبلدية البرادعة لم يتم إعداد جداول تحصيل للمنطقتين المذكورتين مما انجر عنه تنزيل مبالغ بميزانية البلدية ضمن المقايض المنحزة عن طريق أذون نهائية دون تثقيلها و تم تدارك ذلك خلال سنة 2018 بإعداد جداول تحصيل تكميلية .

و في الأخير هذا ماتوصلنا إليه ووجب التذكير إلا أنه لتلافي النقائص المذكورة سلفا يجب تركيز منظومة إعلامية تعنى بالجباية المحلية و إحداث قبضة بلدية تهتم بالتصرف في ميزانية بلدية البرادعة قبضا و صرفا وهو ما سعينا إليه منذ تولينا لمهام قابض مالية بقصور الساف في 21 سبتمبر 2018 وما تبينه رسالتنا المصاحبة .

قصور الساف في 21/12/2018

و السلام

قابض المالية بقصور الساف محتسب بلدية البرادعة

الإمضاء: إيمان القديري